



مع الأمير تركي الفيصل والملف الأفغاني

وقد نتج عن هذا الفراغ وحالة الاضطراب والاستقطاب التي كانت تعيشها أفغانستان صعود نجم "تنظيم القاعدة" بقيادة أسامة بن لادن الذي كان يحمل الجنسية السعودية، وتوسع هذا التنظيم ثم تورطه في هجوم الحادي عشر من سبتمبر 2001 الذي شارك فيه 15 انتحارياً إرهابياً ممن يحملون الجنسية السعودية أيضاً؛ ما جعل السعودية تتعرض إلى ضغوط وحملات إعلامية وسياسية شرسة ومحجفة واتهامها بتمويل المنظمات الإرهابية مثل القاعدة التي ارتكبت تلك الحماقة والجريمة البشعة التي كان لها في الواقع أخطر التداعيات على المجتمع السعودي في الجوانب السياسية والأمنية والاجتماعية وغيرها.

• إن القارئ لكتاب الأمير تركي الفيصل لا يمكن إلا أن يهتز ضميره ويحس بالتقدير والإكبار والتعاطف مع المملكة العربية السعودية والأسلوب الذي اتبعته في معالجتها وتعاطيها مع الملف الأفغاني منذ اللحظة الأولى عندما هبت دون تردد لنصرة الشعب الأفغاني ودعمه بلا حدود إلى أن استعاد حرية واستقلال بلاده. ولاشك أن القادة السعوديين قد أحسوا بالخذلان وخيبة الأمل عندما عجزت الفصائل المتناحرة وفشلت في الاستفادة من المبادرات المتكررة والجهود المضنية التي بذلها السعوديون؛ بهدف لم شملهم وتجنب الانشقاق والافتتال فيما بينهم، كما أن طالبان المستفيد الأكبر خذلت السعودية عندما تولت السلطة ورفضت الاستجابة لطلبها بوقف نشاط بن لادن وتسليمه للولايات المتحدة بعد أن أصبح وجوده في أفغانستان يشكل خطراً وتهديداً لمصالحها وعلاقاتها الدولية، فكان موقف طالبان هذا من أبشع صور الجحود ونكران الجميل.

يكتف بالاضطلاع وتأييد مسؤولياته وواجباته تجاه الملف الأفغاني من وراء طاولة مكتبه، بل أصر على المتابعة الميدانية المباشرة، فكان يتنقل بين عواصم القرار الأساسية وبين المدن الأفغانية التي كانت مسرحاً للاشتباكات بين الأطراف المتنازعة والمتقاتلة، وهو بذلك لم يكن شاهداً من قلب الحدث فحسب، بل لاعب محوري، ومحرك رئيس، ومتابع للحدث وتطوراته عن كثب، ومطلع على أدق تفاصيله.

• وفي عجالة هذا المقال القصير لن نستطيع أن نعطي كتاب "الملف الأفغاني" وكتابه حقهما من الإشادة والثناء، كما أن المجال الضيق لن يسمح لنا باستعراض ما ورد فيه من تفاصيل وتحليل، لكننا سنكتفي بالتوقف القصير المقتضب عند محطة أو صفحة واحدة من صفحات هذا الملف الشائك، وهي الصفحة المتعلقة بأسوأ منعطف على طريق التطورات والأزمات التي عصفت بأفغانستان بعد الانسحاب السوفياتي ولا تزال تعصف بها، وهو تخلي الدول الغربية المساندة وعلى رأسها الولايات المتحدة عن مسؤوليتها وعن اهتمامها بهذا البلد المضطرب بعد أن شعرت في العام 1989 بأنها قد حققت هدفها بهزيمة الاتحاد السوفياتي وإجلائه عن الأراضي الأفغانية، على خلاف المملكة العربية السعودية التي أدركت أن الفراغ السياسي والأمني الذي أحدثه الانسحاب السوفياتي سيؤدي إلى حالة من الاضطراب والفوضى وعدم الاستقرار والافتتال بين الفصائل المسلحة التي حاربت الاتحاد السوفياتي، فاستمرت في تقديم الدعم بكل أشكاله وكثفت من جهودها ومحاولاتها؛ لرأب الصدع بين رفاق السلاح وشركاء الوطن ووقف الافتتال بينهم وتشكيل حكومة مستقرة، لكن الأمر أخذ في التشعب والاتجاه إلى المزيد من التعقيد،

الوطنية العليا للمملكة في مواجهة الأطماع والسياسات التوسعية للاتحاد السوفياتي، الذي بدأ بالفعل في التغلغل وتوسيع رقعة نفوذه في منطقة الشرق الأوسط، فقد نجح في خلق أو دعم أنظمة عربية انقلابية صارت تعمل تحت مظلته وتدور في فلكه متبينة معتقداته الاشتراكية واليسارية، وكان أبرزها النظام القائم وقتها في اليمن الجنوبي المتاخم للحدود الجنوبية للمملكة والذي اعتنق العقيدة الشيوعية بكل صرامة والتزام، وفي هذا السياق جاء دور أفغانستان لجرها إلى بيت الطاعة عندما سعى السوفيات إلى تغيير النظام فيها عبر سلسلة من الانقلابات التي أدت بالنتيجة إلى استيادتهم سيادتها واحتلالهم أراضيها، وقد أدركت القيادة السعودية أن الخطوة التالية في مخطط التوسع السوفياتي بعد احتلال أفغانستان ستكون من دون أدنى شك احتلال باكستان وضمها إلى المنظومة الشيوعية أو الاشتراكية وتحقيق حلم الاتحاد السوفياتي في الوصول إلى المياه الدافئة.

• وتنبع بل تتضاعف أهمية هذا الكتاب من أهمية موقع ومكانة كاتبه؛ فالأمير تركي الفيصل من بين أبرز أعلام وأقطاب الأسرة الملكية السعودية، وكان المسؤول الأول والمباشر للملف الأفغاني بحكم موقعه على رأس جهاز الاستخبارات العامة للمملكة لأكثر من عشرين عاماً (1977 - 2001)، وهي فترة كانت حافلة ومتخمة بالأحداث والتحديات.

• والأمير تركي الفيصل موصوف بطرحه المتزن الرزين ويتواضعه ودماثة خلقه، وهو متحدث مقدر لبق ووجه محبوب ومألوف على مختلف المنصات والمنابر الإعلامية. وما ورد في الكتاب جاء ليؤكد ما هو معروف أيضاً عن كاتبه من أنه إداري محنك يؤمن بالقيادة من الأمام، فلم

حصلت قبل أيام على نسخة من كتاب "الملف الأفغاني" لصاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل آل سعود، فوضعت على رأس الكتب المترجمة على طاولة مكتبي، والتي أنوي قراءتها، وقد صدر الكتاب في الأساس باللغة الإنجليزية، وصدرت النسخة العربية منه قبل بضعة أشهر، وبعد أن شرعت في قراءته لم أستطع التوقف إلا بعد إتمامه.

• وقد كتب الكتاب بأسلوب رصين مشوق، وهو بكل وضوح من الكتب التي لا غنى عن قراءتها للمهتمين بشؤون وقضايا المنطقة وما شهدته أو تشهد من تطورات، ويوفر في الوقت نفسه مادة قيمة؛ لتتبع جذور المشاكل التي تعاني منها أفغانستان ولاستيعاب طبيعة الأدوار التي أداها اللاعبون الأساسيون على المسرح الأفغاني منذ الغزو السوفياتي لذلك البلد العنيد في العام 1979 حتى العام 2001 عندما انتهت مهمة الأمير تركي الفيصل كرئيس لجهاز الاستخبارات السعودية وقبيل كارثة الحادي عشر من سبتمبر من ذلك العام.

• والكتاب يتضمن تدويناً مترابطاً وتوثيقاً محكماً لسلسلة الأحداث والتطورات والمآسي التي شهدتها أفغانستان في تلك الفترة، كما يؤكد الدور الحاسم للمملكة العربية السعودية في توجيهه وقيادة الجهود التي أدت إلى دحر غزو السوفيات وانسحابهم المهين من أفغانستان في العام 1989 ما أدى بالنتيجة إلى انهيار الاتحاد السوفياتي بعد ثلاث سنوات وانحسار المد الشيوعي ونهايته.

• ولم يكن قرار المملكة العربية السعودية بنصرة الشعب الأفغاني في مقاومته الاحتلال السوفياتي منطلقاً من قناعات مبدئية فقط، بل كان مرتبطاً أيضاً على قضايا الاستقرار والأمن في المنطقة وعلى ضرورات حماية المصالح

الإعلان عن إنشاء حديقة عامة بمساحة تفوق 27 ألف متر مربع

خلف: مدينة سلمان مقبلة على عدد من المشروعات الخدمية

بدرية إبراهيم وعدد من مسؤولي الوزارة. أشادت عضو مجلس النواب فاطمة القطري بما توليه الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء من اهتمام بالغ وحرص على تنفيذ المشروعات الخدمية والارتقاء بالبنية التحتية، وترجمة تطلعات المواطنين في مختلف مناطق المملكة، مبينة أن المشروع المقبل المتمثل بإنشاء حديقة عامة بالجزيرة 13، سيضمن الكثير من المرافق والخدمات وسيشكل إضافة نوعية للمنطقة.

وتمنت القطري جهود وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني في تنفيذ برامجها وخططها التنموية، بما يُحقق تطلعات واحتياجات المواطنين.

المعايير المعتمدة دولياً، بالإضافة إلى أن الحديقة ستشتمل مساحات خاصة لمزاولة الأنشطة الرياضية المختلفة من ملاعب وأجهزة الإحماء الرياضية. وقال خلف إن المشروع يهدف إلى زيادة الرقعة الخضراء وتكثيف المزروعات بأشجار الظل دائمة الخضرة والمناسبة للبيئة البحرينية، والتي تسهم في تحسين المناخ وفقاً لاستراتيجية التشجير والتخضير والتجميل وحفاظاً على المنظر الجمالي والبيئي كجزء من أولويات الوزارة في تحقيق التنمية المستدامة بمملكة البحرين.

ورافق الوزير خلال الزيارة الميدانية النائب فاطمة القطري ووكيل الوزارة لشؤون البلديات الشيخ محمد بن أحمد آل خليفة، والمدير العام لبلدية الشمالية لمياء الفضالة، وعضو المجلس البلدي

وأفاد الوزير بأن مدينة سلمان مقبلة على عدد من المشروعات الخدمية ومن ضمنها مشروع إنشاء حديقة عامة في الجزيرة رقم 13 بمجموع 580، بمساحة تفوق 27 ألف متر مربع، مبيناً أن إنشاء هذه الحديقة يعد من أحد المشروعات المهمة التي ستقدم إضافة مهمة على مستوى المرافق الخدمية بالمدينة.

وتابع بأن المشروع يتكون من عناصر متنوعة مثل ساحات لإحياء الاحتفالات والمناسبات الوطنية، وممشى، ومساحات عائلية متعددة، ومساحات للجلوس، إلى جانب عدد من العناصر الترفيهية كمساحات لعب للأطفال بمختلف فئاتهم العمرية مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الخاصة لذوي الهمم، على أن تكون هناك مساحات مظلة ومزودة بأرضيات مطاطية حسب



الوحدات السكنية التي تم إنشاؤها وفق أعلى المعايير، مشيراً إلى أنها تطل على حدائق ومساحات خضراء شاسعة، منوهاً بأن المدينة تتضمن مسارات مخصصة للمشاة والدراجات الهوائية كما أنها تتميز بسهولة الوصول إلى مرافقها المتعددة.

لاستماع ملاحظاتهم واحتياجاتهم، وتلبيتها بحسب الإمكانيات والموارد المتاحة. وذكر أن مدينة سلمان تعتبر من أهم المشروعات الإستراتيجية في مملكة البحرين، إذ تتضمن عدداً كبيراً من

المنامة - بنا

قام وزير الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني عصام خلف بزيارة تفقدية للمشروعات التطويرية والخدمية بمدينة سلمان في المحافظة الشمالية وتأتي هذه المشروعات ذات الطابع الخدمي بناءً على موافقة مجلس الوزراء برئاسة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة.

وأكد الوزير أن الوزارة تولي اهتماماً بالغاً وجهوداً متواصلة من أجل تأمين وصول جميع الخدمات التنموية المستدامة في مختلف مناطق مملكة البحرين، مشيراً إلى أن الحكومة حريصة على استمرار التواصل بين المسؤولين والأهالي في مناطقهم من خلال الزيارات الميدانية

انتخاب البحرين عضواً في لجنة المراجعة بالوكالة الدولية للطاقة المتجددة

عام في البحرين، إضافة إلى الاستثمار المباشر في تقنيات احتجاز الكربون، مؤكداً أن هذه التوجهات إنما تعكس للعالم أجمع جدية الخطوات الحثيثة التي تتخذها القيادة الرشيدة لمملكة البحرين في مسيرة تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني والإقليمي والالتزام تجاه تفعيل دور المملكة في منظومة المجتمع الدولي في التصدي للتغير المناخي. كما أعلن ميرزا في مداخلته أن البحرين مستطاعة في نهاية العام 2021 تحقيق الأهداف الوطنية للطاقة المتجددة المقرر تحقيقها في العام 2025، الذي هو زيادة نصيب موارد الطاقة المتجددة في المزيج الكلي للطاقة بنسبة 5% أي قبل الموعد المحدد بـ 4 سنوات.



المتجددة في المزيج الكلي للطاقة لتكون 20% بحلول العام 2035، وزيادة أشجار نبات القرم إلى 4 أضعاف العدد الحالي، ومضاعفة عدد الأشجار بشكل

2035، من خلال العمل على مبادرات إزالة الكربون والاستثمار في مبادرات تعزيز كفاءة الطاقة، ومضاعفة الهدف الوطني لزيادة حصة مصادر الطاقة

ميرزا يمثل المملكة بـ "الجمعية العمومية" بحضور أكثر من 167 دولة

خلال مؤتمر الأمم المتحدة للأطراف للتصدي للتغير المناخي (COP26)، الذي عُقد في جلاسكو نوفمبر الماضي، عن اعتماد الهدف الوطني للوصول إلى الحياد الصفري الكربوني بحلول 2060، وتبني المملكة مجموعة من الأهداف المرورية والقصيرة المدى لتحقيق هذا الهدف المهم، ومن هذه الأهداف المرورية هو هدف تقليل الانبعاثات الكربونية بنسبة 30% بحلول العام

ويأتي هذا الاجتماع ضمن فعاليات أسبوع أبوظبي للاستدامة ويحضره عدد كبير من الوزراء وصناع القرار في مجال الطاقة المتجددة وما يفوق 1000 مشارك من أكثر من 167 من الدول الأعضاء في الوكالة من جميع أنحاء العالم، إضافة إلى حضور واسع لجلسات الجمعية العمومية واجتماعات الدورة من خلال قناة اليوتيوب التابعة للوكالة، ومملكة البحرين هي عضو دائم في هذه الوكالة الدولية منذ تأسيسها في العام 2009. وتم تعيين مملكة البحرين عضواً في لجنة المراجعة والتدقيق في الدورة المنعقدة، وهي إحدى اللجان الإدارية التي تتبع سكرتارية الوكالة وترفع تقاريرها لرئيس الدورة للاعتماد. وشارك ميرزا بمداخلة في هذا الاجتماع تحدث فيها عن إعلان مملكة البحرين

هيئة الطاقة المستدامة

شارك رئيس هيئة الطاقة المستدامة عبدالحسين ميرزا في أعمال افتتاح الدورة الثانية عشرة للجمعية العمومية للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA)، التي عقدت عن بعد في نسختها الافتراضية الثانية بتنظيم من إمارة أبوظبي بدولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة، انساقاً مع الجهود العالمية للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) مع الحفاظ على وتيرة المسيرة التنموية الشاملة والجهود العالمية لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، خصوصاً الهدف السابع منها المتعلق بالطاقة المستدامة، الذي يشكل محورا أساساً لأعمال الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) إضافة إلى جهود التصدي للتغير المناخي.